تركز على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة :

الخطة الخمسية الثالثة تستهدف تنمية القطاعات الواعدة وتحقيق أهداف الألفية

السعي إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وزيادة كفاءة البنوك التجارية

□ تأمل الحكومة أن تحقق الخطة التنموية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، والتي يتم الإعداد لها حالياً، تحسناً في نمو النشاط الاقتصادي لليمن وتوفر فرص عمل للشباب خريجي الجامعات والمعاهد الفنية مع توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال والفتيات وتحسين مستوى الرعاية الصحية وضمان مياه مأمونة وصالحة للشرب وكسر عزلة الريف بتوفير خدمات البنى التحتية فيه مع ربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية.

وقد بدأت الحكومة، ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، أولى مراحل إعداد الخطة منذ شهر أكتوبر الماضي، وصدرت قرارات تنظيمية متعلقة بتشكيل الأطر التنظيمية العليا والإشرافية للخطة وتحديد مهامها واختصاصاتها، وتم تشكيل اللجان الفنية والقطاعية اللازمة وإعداد مشروع الخطة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وشكلت لجان وفرق عمل على مستوى الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المركزية وعلى مستوى المحافظات والمديريات، كما صدر دليل إعداد الخطة، وبدأت الفعاليات والأنشطة التدريبية بغرض شرح الدليل لفرق العمل المختلفة والتدريب العملي على التعامل مع النماذج والتعليمات الفنية الواردة فيه، كما أن مرحلة الإعداد الفني للخطة، والمقرر لها الانتهاء بحلول يونيو القادم، تشمل قيام الوزارات والجهات الحكومية على المستوى المركزي والمحلي بإعداد ومناقشة الخطة الخمسية الثالثة مع التقييم العام لكافة جوانبها وإعداد ومناقشة الإطار العام لها، فيما ستبدأ المرحلة الرابعة في نوفمبر القادم وتشمل المصادقات وإصدار الأطر القانونية للخطة، وتنتهي هذه المرحلة في مارس ٢٠٠٦م على أن يبدأ تنفيذ المرحلة الخامسة والخاصة بتنفيذ وتقويم الخطة ابتداءً من فبراير ٢٠٠٦م حتى ديسمبر ٢٠١٠م.

كتب/أحمد الطيار

ملامح الخطة الجديدة

□ من أولويات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، العمل على تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، والاستمرار في معالجة التشوهات العالقة في جسم الجهاز الاقتصادي والمالي والإداري لليمن عبر اتخاذ إجراءات ملموسة وجادة تنفذ على المدى القصير والمتوسط.

وتشير الخطة إلى أن هذه الإجراءات تشمل الاستمرار في الإصلاحات المالية من خلال وضع آليات فاعلة لترشيد الإنفاق العام الجاري في جميع البنود والأبواب وبما يؤدي إلى توفير الموارد اللازمة لتمويل جزء من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية الملحة في المناطق المحرومة والنائية في عدة محافظات، ومعالجة مشكلة الحجم المتزايد لدعم بعض السلع والخدمات، والذي يمثل أحد مظاهر الاختلال ويؤثر في مستوى إدارة الموازنة العامة للدولة وفي تنفيذ السياسات العامة وإدارة الاقتصاد المساعد في استدامة التنمية، وضرورة تحسين تعبئة الموارد والإيرادات العامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية، وكذا اتخاذ إجراءات فاعلة لإصلاح القطاع المصرفي تعالج بعض الاختلالات فيه بتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي للنهوض بالدور الريادي للبنوك التجارية لتحسين آليات الإقراض والإيداع، وزيادة كفاءة وفاعلية البنوك التجارية لأداء مهمة الوساطة التمويلية لخدمة العملية التنموية، والعمل على إنشاء سوق الأوراق المالية، وتعديل القوانين المرتبطة بعمل السوق بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتنويع وسائل ومصادر التمويل.

وفي ما يخص الإصلاحات الإدارية والمؤسسية فإن الخطة تسعى إلى اتخاذ معالجات آنية لجوانب الخلل من ضرورة تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام، والحد من ظواهر الفساد فيها، وكذا اعتماد استراتيجية الأجور والمرتبات التي أقرها مجلس الوزراء ويعتمد تنفيذها على ترشيد وإصلاح أوجه وبنود الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، وتنفيذ إعادة الهيكلة للجهاز الحكومي انطلاقاً من السياسة العامة للإصلاح الإداري، وتعزيز الإصلاح القضائي، وتحسين مستوى أداء المحاكم التجارية والابتدائية والجزائية، وتعزيز قدرات الضبط القضائي والأجهزة الأمنية المعنية بتنفيذ أحكام القضاء ولتسهيل حل المنازعات دون تعقيد أو تطويل.

الانضمام إلى منظمة التجارة

□ ترى الخطة أن هناك ضرورة ماسة لتحسين وتيرة العمل في هذا المجال، لإيجاد التوافق بين السياسات الخارجية والاستفادة من الجهود المبذولة في تعزيز التعاون الإيجابي لدى العديد من الأوساط الدولية والسياسة الداخلية لأجهزة الدولة المختلفة بما تتضمنه من إصلاحات وإجراءات وتشريعات لكسب تفاعل ودعم الدول الشقيقة والصديقة المؤثرة في المحيط الدولي.

تنمية القطاعات الواعدة

□ تؤكد الخطة القادمة أنه يجب الإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليص حجم اعتماد اقتصادنا الوطني على النفط وبما يؤدي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية العريضة والتنوع الاقتصادي لرفع العوائد مستقبلاً، والتي تكفل التعويض عن التناقص في عوائد النفط، حيث تشير البيانات الحكومية إلى أن حصة الحكومة من إنتاج النفط انخفضت عام ٢٠٠٤م إلى (٧٧) مليون طن من (٧٨,٦٥) مليون طن عام ٢٠٠٣م، ويتوقع أن يستمر الانخفاض حتى يصل عام ٢٠٠٥م إلى (٧٢) مليون طن، فالقطاع النفطي بدأ بشكل هاجساً يتطلب معالجات جادة من خلال وضع بدائل تؤدي إلى توفير الطاقة من مصادر أخرى بديلة، وبالذات من مصادر الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتنمية الأنشطة الاقتصادية ذات الميزة النسبية المحلية، وذلك بالتركيز على تحريك وتوسيع الأنشطة والاستثمار في قطاعات الأسماك والسياحة والصناعات الاستخراجية والزراعية وخدمات المنطقة الحرة.

الصناعات الاستخراجية والتحويلية

□ تشير الخطة إلى أن التحدي في هذا الجانب هو إيجاد حافز بشكل ميزة نسبية إضافية مقارنة بما هو متاح في اقتصاديات الدول المجاورة، وذلك بهدف الدفع بعملية الاستثمار المحلي وزيادة انسياب وتدفق الاستثمار الخارجي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية التصديرية، ولابد من الاستفادة من تجارب بعض الدول في المنطقة العربية، والتي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية وأدت إلى نتائج ملموسة في الأجل القصير والمتوسط، ناهيك عن الأجل الطويل.

القطاع السمكي

□ رغم أن بلادنا تمتلك أكبر السواحل في المنطقة العربية، وهي ذات ثروة سمكية هائلة، إلاّ أن قطاع الأسماك لا يزال يساهم بنسبة متواضعة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي - حوالي (٠,٥ ٪) - وهناك مجال أوسع لفرص استثمارية لعدد من الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، وقد تحقق تطور نوعي خلال السنوات الماضية، إذ ارتفعت الصادرات السمكية بمعدلات عالية وصلت إلى (٤٢,٧٪) حتى نهاية عام ٢٠٠٣م، وزادت القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في القطاع السمكي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣م) من مليار و(٢٨٨) مليون ريال إلى مليار و(٨٥٦) مليون ريال عام ٢٠٠٣م وبمعدل نمو وسطي يبلغ (١٣٪) سنوياً، كما أن إنتاج الأسماك ارتفع من (١١٤,٧) ألف طن عام ٢٠٠٠م إلى (٢٢٨,١) ألف طن عام ٢٠٠٣م وبمعدل سنوي يصل إلى (٢٥,٨٪)، وقد وصلت الصادرات السمكية إلى أكثر من (٥٠) ألف طن عام ٢٠٠٣م وحققت عوائد تزيد على (١٧٠) مليون دولار.

السياحة

□ رغم توسع الفرص الواعدة في قطاع السياحة، إلاّ أن العوائد من السياحة لا تزال تشكل نسبة بسيطة من الناتج المحلي، حيث لم تتجاوز (٠,٧٪)، لذلك تشير الخطة إلى أهمية تضافر جهود المؤسسات الحكومية المعنية بالسياحة بالشراكة مع القطاع الخاص لإطلاق برنامج للترويج الفعال لجذب الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

الشراكة مع القطاع الخاص

□ تؤكد الخطة التنموية الثالثة أن تحفيز عملية النمو الاقتصادي تتطلب الاعتماد على ما هو متاح محلياً من موارد لتمويل كل من الاستثمار العام والخاص وتطوير العلاقات الثنائية القائمة على الشراكة وتبادل المنافع والمصالح إقليمياً وفتح نوافذ جديدة مع الاقتصاديات المزدهرة دولياً، وذلك بهدف دوران عجلة الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات، وهذا الأمر - كما تشير المذكرة التوجيهية - يتطلب تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع أنشطته، وهذا يتطلب أن يلعب القطاع الخاص دوره الريادي في تحفيز النمو عن طريق التوسع في الاستثمارات القائمة أو الدخول في مجالات جديدة وواعدة.

وتؤكد المذكرة أن الخطة الجديدة ستركز على ثلاثة أبعاد هي : جذب استثمارات إقليمية، وتشجيع قيام شركات الاكتتاب العام، وتطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة للنمو الاقتصادي، وتفعيل القطاع المصرفي للقيام بدوره الريادي في عملية التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناطق للنمو الاقتصادي، بحيث تكون نموذجاً لتوطين الصناعات وتسهيل تدفق المنتجات والمواد من وإلى المناطق.

تحقيق أهداف الألفية

□ سيكون على الخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، العمل على أن تحقق أهداف وغايات الألفية، ويجب أن تتسق الخطة التنموية مع الأهداف المحددة في إطار أهداف الألفية، ورغم أن بلادنا تواجه تحديات جمة تقف عائقاً في سبيل تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥م، إلاّ أن تقرير أهداف الألفية أبرز عدداً من الاستنتاجات، أهمها أن تحقيق الأهداف لا يزال بعيد الاحتمال باستثناء تحقيق هدفي التعليم للجميع وتحسين معدل وفيات الأطفال.

تطوير الشراكة مع المانحين

□ يهدف هذا الاتجاه إلى توجيه مدخلات المساعدات الإنمائية لتحقيق أهداف وأولويات التنمية، حيث تعد اليمن من الدول الأقل حظاً في استقبال المساعدات التنموية الرسمية من الجهات المانحة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والدول الشقيقة والصديقة، إذ أن معدل نصيب الفرد من المساعدات التنموية الرسمية لا يتجاوز (١١) دولاراً، بينما يصل نظيره في الدول الأخرى المشابهة إلى أكثر من (١٢٠) دولاراً، ومن هنا فقد أبرز التقرير الأول لتحقيق أهداف التنمية الألفية أن اليمن لا تستطيع الوفاء بها ما لم تكن هناك مساعدات دولية مكثفة، حيث قدرت التكلفة المطلوبة للوفاء بتلك الأهداف بحوالي (٨٢,٣) مليار دولار، بينما ما هو متاح محلياً من الموارد لا يغطي سوى (٣٠٪) من تلك الفاتورة التي تساوي (٨) أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الحالي لليمن.

آلية العمل المقترحة

□ يتطلب الإعداد للخطة التنموية القادمة عملاً جماعياً تشارك فيه كافة الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية في مختلف المراحل وعلى كافة المستويات وفي جميع المحافظات، كما سيعتمد الإعداد للخطة على إنتهاج مبدأ الشراكة الفاعلة مع كافة شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين، لذلك فإن المهام وتحديد الأدوار تتمثل في ما يلي :

أ- وزارة التخطيط والتعاون الدولي : يتركز دورها في تنسيق ومراجعة وتقويم السياسات الكلية والخطط القطاعية وخطط التنمية المحلية، وفي سبيل ذلك فإن آلية التنفيذ تسير على النحو التالي :

○ تشكيل فريق عمل يتولى المتابعة والإعداد والتحضير الفني لكل مراحل إعداد الخطة والبرنامج الزمني للتنفيذ والتنسيق مع مشروع الألفية لإعداد تقييم الاحتياجات القطاعية والخطط طويلة ومتوسطة الأجل.

○ تشكيل مجموعات وفرق عمل قطاعية داخل الوزارة للتنسيق مع الفرق المناظرة في الوزارات والجهات الحكومية والمحافظات وتوفير كافة أشكال الدعم الفني لها، خصوصاً ما يتعلق بمحتويات دليل مراجعة الخطة الخمسية الثانية ودليل إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م) ومنهجية التخطيط للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف الألفية.

○ إعداد دليل مراجعة وتقييم تنفيذ الخطة الخمسية الثانية وتوزيعه على جميع الوزارات والجهات والمحافظات.

○ إعداد التصور الأولي للأسس الاستراتيجية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، التي ستحتوي على التوجهات الكلية للخطة ومحاورها وتحدياتها وأولويات المعالجة.

○ التنسيق مع شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمانحين، بالإضافة إلى إشراك كل من مجلسي النواب والشورى أو لجانهما المختصة بهدف تفعيل وإثراء الحوار معهم حول توجهات ومحاور وأولويات خطط التنمية وكيفية معالجة التحديات التي تواجه التنفيذ وعقد الحوارات وورش العمل والندوات يشارك فيها كافة الأطراف الحكومية وشركاء التنمية الآخرين لمناقشة الأهداف والسياسات وبرامج التمويل للمشاريع الإنمائية المستهدفة.

○ عقد مؤتمر وطني لمناقشة وثيقة مشروع الخطة لضمان إثراء محتوياتها والتوافق على تنفيذها.

○ التنسيق والتواصل مع مؤسسات السلطة التشريعية لمناقشة وإقرار خطة التنمية.

ب- دور الوزارات والجهات الحكومية والمحافظات : تشكيل مجموعة عمل قطاعية ولجان إشرافية وفنية تضم في عضويتها وحدات التخطيط والمتابعة في الوزارة والجهة للقيام بالمهام المطلوبة لإعداد الخطة القادمة مثل :

○ جمع البيانات والمعلومات الفعلية والتقديرية عن كافة المؤشرات الخاصة بالقطاع الذي تعمل في إطاره الوزارة أو الجهة، والمؤشرات المتعلقة بأهداف الألفية.

○ إعداد تقييم الاحتياجات بهدف تقدير الموارد المالية والبنية التحتية والموارد البشرية المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية.

○ تقييم مستوى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بالوزارة أو الجهة أو المحافظة المعنية بحيث يشمل:

- تحليل اتجاه المؤشرات والبيانات خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م) باعتبار أن عام ٢٠٠٠م عام أساس الخطة.

- تحليل مستوى تنفيذ سياسات وإجراءات الخطة الخمسية الثانية ومدى توافقها مع تنفيذ الأهداف العامة للخطة القطاعية.

- إبراز الصعوبات والمشاكل التي واجهتها الجهة أثناء فترة الخطة الخمسية الثانية والآثار التي أفرزتها سلباً أو إيجاباً على مستوى الأداء في تنفيذ أهداف الخطة.

- صياغة الاتجاهات العامة للخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)، بما في ذلك من أهداف عامة وكمية ومحددة وسياسات وإجراءات تنفيذية، بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي ستسهم في تحقيق أهداف الخطة.

○ إعداد مشروع الخطة الخمسية الثالثة للقطاع، وكذلك الخطة طويلة الأجل بهدف تحقيق أهداف الألفية.